يتم تنظيم لقاء على مستوى القمة يضم شمعون بيرس والملك حسين مباشرة، ووجهاً لوجه. فاستناداً الى مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى في تل ابيب «التقى شمعون بيرس، سراً، شخصية شرق اوسطية رفيعة المستوى»، (**معاريف**، ١٦/١٠/١٩٨٥). وعلى الرغم من ان هذه المصادر لم تورد اية حقائق معينة، أو معطيات، حول اللقاء تثبت وقوعه وتكشف عن تلك الشخصية، الاّ انها اكدت ان «هناك ما يكفي من الشواهد التي تشير، بطريقة غير مباشرة، الى ان هذا اللقاء وقع فعلاً، وربما في دولة أوروبية... وان اعضاء كباراً من كتلة الليكود في الكنيست وفي الحكومة علموا [به] » (**المصدر نفسه**).

قمة باريس

على ان اهم الاتصالات الاسرائيلية ـ الاردنية كان لقاء باريس، بين شمعون بيرس والملك حسين، والذي سبق زيارة بيرس الى الولايات المتحدة الاميركية في النصف الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥ بأيام معدودات، وتم خلاله ـ حسب المصادر الاسرائيلية ـ استعراض نقاط كثيرة على درجة كبيرة من الاهمية، وان لم ينتج عنه اي اتفاق في هذه المرحلة. واكدت المصادر الاسرائيلية انه «أجري، خلال اللقاء بين شمعون بيرس والملك حسين في باريس، طرح مسألة تطبيق الحكم الذاتي الاداري في الضفة الغربية لفترة ثلاث سنوات، تضمن [اسرائيل] خلالها تدخلاً فعالاً للاردن في المجالات الادارية، على ان تتسلم [هي] قضايا الامن [في المنطقة]، [وتضمن] ان لا يتم تعيين رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية الا بموافقة الملك حسين، ومن خلاله. وقد ابدى الملك حسين [ميلاً] الى هذه الخطة، على الرغم من ابدائه بعض التحفظات تجاه حجم التدخل الاسرائيلي في مسألة الادارة» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٨٥).

واوضح الملك حسين لبيرس «عدم استطاعته الدخول في مفاوضات بدون مظلة دولية. واكد انه ينبغي على اسرائيل الموافقة على وجود هذه المظلة، والموافقة [كذلك] على حل مرحلي في الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١٠/١٩٨٥). واكد الملك حسين، انه «عند التحدث عن حل نهائي، فان الاردن سيطالب باعادة جميع الاراضي التي احتلت [منه] من قبل اسرائيل، بما فيها القدس» (**المصدر نفسه**). اما بيرس، فقد ركز جهوده على رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، كشريك في المفاوضات، وابلغ الى الملك حسين «ان اسرائيل لا تستطيع الموافقة [على ذلك] » (**المصدر نفسه**).

واذا صحت هذه الاقوال، فان الملك حسين يكون عكس، في لقاء باريس، ميل الاردن الى الحصول من اسرائيل على مزيد من الضمانات، لمزيد من النفوذ الاردني في المناطق المحتلة. وهو ما سيحاول بيرس ان يقترب منه، كما سنرى لاحقاً. وما يهمنا، هنا، هو الموافقة الاردنية الاولية على مشروع بيرس، حيث تولّد انطباع لدى الاسرائيليين، بعد اللقاء، بأن هناك شيئاً يمكن التفاوض عليه (**هآرتس**، ١/١١/١٩٨٥). وقد التقط شمعون بيرس، هذا الحين، الذي ابرزته الحوارات الشفوية في لقاء باريس، والاتصالات الاخرى التي سبقته، ليبلور «مبادرة جديدة» تستند الى ما تم بحثه في تلك الاتصالات. كما استند بيرس، في صياغة مبادرته الجديدة، إلى ورقة عمل وضعها مدير عام مكتبه ابراهام طامير قبل لقاء باريس ببضعة شهور، خضعت لمناقشات واسعة اجراها طاقم مصغر من المستشارين والمساعدين. وقد الغى بيرس بعض ما جاء في مقترحات طامير، ومنها تلك المقترحات التي ايد فيها طامير مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المسار السياسي؛ اذ فضل بيرس ـ على الاقل في المراحل الاولية للمفاوضات ـ ان يقتصر الامر على عناصر فلسطينية محلية لا تتعاطف مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**). ووفقاً لما ذهبت اليه المصادر الاسرائيلية ستجرى بلورة الخطوط العامة لخطة بيرس لتشمل قطاع غزة كما «سيمنح السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية حق الاشتراك في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الاداري» (**المصدر نفسه**). واقترح ايضاً، ان يكون للحكومة الاردنية (عبر وزارة الاديان) ممثل ضمن الممثلية التي ستقام في اطار مجلس الحكم الذاتي الاداري لرعاية المقدسات الاسلامية (**المصدر نفسه**).

وتابع مكتب رئيس الحكومة عمله في اعداد الخطة المشار اليها. وتم انجازها تحت عنوان خطة